معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٩٢)

التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر

(بالتركيز على العمالة)

يوليو ٢٠١٨

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٩٢)
(سلسلة علمية محكمه)

التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر
(بالتركيز على العمالة)

يوليو ٢٠١٨

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة اخرى قبل أخذ موافقة المعهد.

"الآراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط."

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

مو جز الدراسة

تسعى مصر حالياً لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها ولمواجهة المنافسة العالمية إلى إعطاء مزيد من الاهتمام لتطوير قطاع المعلومات وتكنولوجياتها بمفهومه الواسع بالارتكاز على تقنيات الذكاء الاصطناعي والتى تمثل حتى الآن القاطرة الأساسية للنمو وخلق الثروة لسائر المجتمعات المتقدمة وتلك الساعية للنمو.

فالقطاع يعتبر صاحب أعلى معدل ربحية بين الأنشطة الاقتصادية في العالم، إلا أنه بتكنولوجياته الجديدة يقوم بإعادة تشكيله لبيئة العمل ويثير العديد من المخاوف والمحاذير، وخاصة بالنسبة لهيكل عمالة القطاع ومستوى أجورهم ودخولهم إضافة إلى اندثار بعض طرق العمل التقليدية وبروز العمل المستقل مع انتقال المهارات والكفاءات عبر السوق الدولية للعمل الماهر.

وتهدف هذه الدراسة تفصيلا إلى إبراز علاقة التغيرات التكنولوجية الرقمية العالمية المعاصرة بالأبعاد والمحاور الهامة التالية:-

- **إن هذه التغيرات تعتبر الركيزة الأساسية للتغيرات الهيكلية بالقطاع وعمالته، وأن أهم المفاهيم الخاصة بالقطاع هى نتاج لهذه التغيرات.**
- **مدى تطور هيكل عمالة قطاع المعلومات في الاقتصاد المصري منذ الثمانينات وحتى الآن مع تقدير الوزن النسبي لعمالة القطاع بالاقتصاد وتطوره.**
- **علاقة القطاع بسوق العمل بالاستفادة من أهم التجارب الدولية وبالإشارة للحالة المصرية.**
- **رصد وتقييم الجهود المبذولة بمصر لتطوير القطاع بهدف تيسير وضع تصور مبدئى لمستقبله وتحديد أهم محاور التطوير.**

الكلمات الدالة

– الثورة الصناعية الرابعة – الذكاء الاصطناعى – مكاسب وخسائر الوظائف – الاقتصاد الرقمى– مهن ووظائف قطاع المعلومات – التصنيف الوظيفى لمهن المعلومات– اقتصاد المنصات – البحوث والتطوير الخاصة بالعمالة – المنظومة الوطنية للابتكار

Abstract

The Structural Transformation of the Egyptian Information Sector with emphasis on Labour Force

Egypt is currently striving to promote its economic and social development and to face global competition to give more attention to the development of the information sector and its technologies in its broadest sense, based on artificial intelligence techniques, which are the main engine for growth and wealth creation for other developed and growth-oriented societies.

The sector is considered to have the highest rate of profitability among the economic activities in the world. However, with its new technologies, it reshapes the work environment and raises many fears and concerns, especially with regard to the structure of the sector's employment and the level of wages and incomes, in addition to the disappearance of some traditional methods of work and the emergence of independent work with transfer skills and competencies through the skilled work international market.

This study aims to highlight the relationship of the changes in the global digital technology today with the following important dimensions and axes:

- These changes are the main pillar of the structural changes in the sector and its employment, and that the most important concepts of the sector are the result of these changes.

- The extent of the development of the structure of information sector employment in the Egyptian economy since the eighties till now, with an assessment of the relative weight of the sector's employment in the economy and its development.

- The relationship of the sector to the labor market, taking advantage of the most important international experiences and referring to the Egyptian situation.

- Monitoring and evaluating Egypt's efforts to develop the sector in order to facilitate the development of a preliminary vision for its future and identify the most important development axes.

فــريق البحث

الهيئة العلمية بالمعهد

أ.د. محرم الحـــداد (الباحث الرئيسى والمشرف علي الدراسة)

أ..د. إجلال راتب

أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى

أ.د. زلفى عبد الفتاح شلبى

الهيئة العلمية من خارج المعهد

د. ريهام أحمد ممدوح

الباحث / ظريف توفيق جيد

الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد

أ.سماح عبد اللطيف

أ. أحمد ناصر ذكي

أ.بسنت مجدي عبدالعظيم

الهيئة الإدارية بالمعهد

د. فريدة نصار.

أ. محمد عيد

سكرتارية :

السيدة / نهلة عوض

السيدة / نعيمة جلال

قائمة المحتويات

الموضـوع	الصفحة
مقدمة الدراسة.....	1
الفصل الأول: تطور التكنولوجيا الرقمية العالمية كركيزة أساسية للتغيرات الهيكلية في قطاع المعلومات وقوة العمل.....	12
المقدمة.....	١٢
١-١ مدخل إلى إعادة هيكلة قطاع المعلومات العالمي وقوة العمل.....	١٣
١-٢ التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في العالم، في إطار التحول الرقمي.....	١٥
١-٢-١ مفهوم الثورة الرابعة.....	١٥
١-٢-٢ الرقمنة في الماضي.....	١٦
١-٢-٣ الرقمنة من الماضى إلى الحاضر.....	١٧
١-٢- ٤سمات قطاع :تكنولوجيا-تواصل-اتصال(ت-ت-ت)TMT.....	١٩
١-٣ تغيرات هيكل قوة العمل.....	٢٢
١-٤ بيئة التحول الرقمي العالمي مع رؤية مستقبلية لمصر.....	٢٧
١-٤-١ بعض مكونات البيئة الدولية للتحول الرقمي.....	٢٧
١-٤-٢ توجهات مقترحة للسياسات المصرية المستقبلية.....	٣٠
الفصل الثاني : تطور قطاع المعلومات وأهم مفاهيمه	٣٣
المقدمة.....	٣٣
٢-١ حقبة قطاع المعلومات التقليدي أو الكلاسيكي.....	٣٤
٢-١-١ مفهوم قطاع المعلومات.....	٣٦
٢-١-١-١ مفهوم مهن ووظائف قطاع المعلومات.....	٣٧
٢-١-١-٢ تصنيف مهن قطاع المعلومات من منظور وظيفي.....	٤٠
٢-١-١-٣ مفهوم وتصنيف الأنشطة الاقتصادية لقطاع المعلومات من منظور وظيفي.....	٤٣
٢-٢ حقبة قطاع المعلومات المعاصر.....	٤٦
٢-٢-١ البيانات الكبيرة الضخمة	٤٧
٢-٢-٢ الحوسبة السحابية.....	٤٨

٢-٢-٣ إنترنت الأشياء..... ٤٩
٢-٢-٤ الجلد الرقمي..... ٥٠

الفصل الثالث: تطور هيكل عمالة المعلومات في الاقتصاد المصري..... ٥١

المقدمة ٥١
٣-١ مفهوم المهن والوظائف المعلوماتية..... ٥٢
٣-٢ فصل المهن والوظائف المعلوماتية من إجمالي ذوي المهن في الاقتصاد المصري..... ٥٤
٣-٢-١ تصنيف المهن المعلوماتية حسب فصول المهنة طبقاً لدليل التنصنيف العربي الموحد للمهن لسنة ١٩٨٥..... ٥٤
٣-٢-٢ تصنيف المهن المعلوماتية حسب فصول المهنة طبقاً لدليل التصنيف المهني بجمهورية مصر العربية لسنة ١٩٩٦..... ٥٨
٣-٢-٣ تصنيف المهن المعلوماتية حسب فصول المهنة طبقاً لدليل التصنيف المهني الموحد لسنة ٢٠٠٥ ٦٣
٣-٢-٤ تصنيف المهن المعلوماتية حسب فصول المهنة طبقاً لتصنيف المهني المصري لسنة ٢٠١٧... ٦٨
٣-٣ تقدير حجم قوة العمل المعلوماتية من إجمالي ذوي المهن في الاقتصاد المصري..... ٧٣
٣-٣-١ تقدير حجم ونسبة المهن والوظائف المعلومات من إجمالي ذوي المهن مصنفة حسب أقسام المهن الرئيسية المذكورة في التعداد العام لسنة ١٩٨٦..... ٧٤
٣-٣-٢ تقدير حجم ونسبة المهن والوظائف المعلومات من إجمالي ذوي المهن مصنفة حسب أقسام المهن الرئيسية المذكورة في التعداد العام لسنة ١٩٩٦..... ٧٦
٣-٣-٣ تقدير حجم ونسبة المهن والوظائف المعلومات من إجمالي ذوي المهن مصنفة حسب أقسام المهن الرئيسية المذكورة في التعداد لسنة ٢٠٠٦..... ٧٩
٣-٣-٤ تقدير حجم قوة العمل المعلوماتية من إجمالي ذوي المهن فيما بعد ٢٠٠٦ وحتى الآن..... ٨١

الفصل الرابع: العلاقة بين قطاع المعلومات وتكنولوجياته وسوق العمل مع إشارة لمصر بالإستفادة من بعض التجارب الدولية ٨٩

المقدمة..... ٨٩
٤-١ الفرص الوظيفية..... ٩٠
٤-١-١ فرص ذات علاقة مباشرة بصناعة التكنولوجيا..... ٩٠
٤-١-٢ فرص تتعلق بإستخدام الأدوات الرقمية..... ٩١
٤-٢ تحديات التطور التكنولوجي لسوق العمل..... ٩٢
٤-٢-١ رقمنة الوظائف ٩٢
٤-٢-٢ التأثير على السوق التقليدي..... ٩٤
٤-٢-٣ التأثير على تنظيم العمل وعلى فعالية برامج أسواق العمل..... ٩٤

٤-٢-٤ شبكة الأمان الإجتماعي..... ..... ٩٥
٤-٣ الحالة المصرية وتجارب دولية في تأثير التكنولوجيا على سوق العمل ٩٦
٤-٣-١ الحالة المصرية..... ٩٦
٤-٣-٢ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية..... ١٠٠
٤-٣-٣ تجربة الهند..... ١٠٣
٤-٣-٤ تجربة الصين..... ١٠٦
..

الفصل الخامس: رصد وتقييم جهود تطوير قطاع المعلومات فى مصر..... ١١٢

المقدمـــــة..... ١١٢
٥-١ الجهود المبذولة لتطوير قطاع المعلومات بمصر..... ١١٢
٥-١-١ رصد لأهم الجهود المبذولة لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات بمصر خلال الفترة الزمنية الأولى من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١١..... ١١٣
٥-١-٢ رصد لأهم الجهود التى بذلتها الدولة المصرية لتطوير العمالة وتنمية قدرتها المختلفة وخلق فرص عمل جديدة للخريجين..... ١٢٣
٥-٢ مؤشرات تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات بمصر..... ١٢٧
٥-٣ تنافسية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر..... ١٢٩
٥-٤ مشاكل وتحديات قطاع تكنولوجيا المعلومات..... ١٣٢
٥-5 التحليل الرباعى (SWOT) لقطاع تكنولوجيا المعلومات..... ١٣٣
٥-6 رؤية مستقبلية لتطوير قطاع المعلومات بمصر..... ١٣٥

ملخص الدراسة..... ١٣٧

مراجع الدراسة..... ١٢٥

ملحق الدراسة ١٦٣

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
(١-١)	إنتاج الروبوتات الصناعية في العالم و دول مختارة.....	٢٩
(١-٣)	عدد ونسبة فصول المهن حسب التصنيف المهني لعام ١٩٨٥ التي يمكن أن تدرج تحت أقسام المهن والوظائف المعلوماتية الفرعية.....	٥٨
(٢-٣)	حجم ونسبة أقسام المهن والوظائف المعلوماتية الرئيسية من إجمالي قوة العمل المعلوماتية المذكورة في ضوء التعداد العام لسنة ١٩٨٦.....	٦٣
(٣-٣)	حجم ونسبة المهن والوظائف المعلومات من إجمالي ذوي المهن مصنفة حسب أقسام المهن الرئيسية المذكورة في التعداد العام لسنة ١٩٩٦.....	٦٨
(٤-٣)	عدد العاملين في فصول المهن ونسبتهم حسب التصنيف المهني لعام ١٩٨٥ وتعداد عام ١٩٨٦ التي يمكن أن تدرج تحت أقسام المهن المعلوماتية الفرعية.....	٧٣
(٥-٣)	عدد ونسبة فصول المهن حسب التصنيف المهني لعام ١٩٩٥ التي يمكن أن تدرج تحت أقسام المهن والوظائف المعلوماتية الفرعية.....	٧٤
(٦-٣)	حجم ونسبة أقسام المهن والوظائف المعلوماتية الرئيسية من إجمالي قوة العمل المعلوماتية المذكورة في ضوء التعداد العام لسنة ١٩٩٦.....	٧٥
(٧-٣)	حجم ونسبة المهن والوظائف المعلومات من إجمالي ذوي المهن مصنفة حسب أقسام المهن الرئيسية المذكورة في التعداد العام لسنة ١٩٩٦.....	٧٥
(٨-٣)	عدد العاملين في فصول المهن ونسبتهم حسب التصنيف المهني لعام ١٩٩٥ وتعداد عام ١٩٩٦ التي يمكن أن تدرج تحت أقسام المهن المعلوماتية الفرعية.....	٧٦
(٩-٣)	عدد ونسبة فصول المهن حسب التصنيف المهني لعام ٢٠٠٥ التي يمكن أن تدرج تحت أقسام المهن والوظائف المعلوماتية الفرعية.....	٧٧
(١٠-٣)	حجم ونسبة المهن والوظائف المعلومات من إجمالي ذوي المهن مصنفة حسب أقسام المهن الرئيسية المذكورة في التعداد العام لسنة ٢٠٠٦.....	٧٨
(١١-٣)	حجم ونسبة أقسام المهن والوظائف المعلوماتية الرئيسية من إجمالي قوة العمل المعلوماتية المذكورة في ضوء التعداد العام لسنة ٢٠٠٦.....	٧٩
(١٢-٣)	عدد العاملين في فصول المهن ونسبتهم حسب التصنيف المهني لعام ٢٠٠٥ وتعداد عام ٢٠٠٦ التي يمكن أن تدرج تحت أقسام المهن المعلوماتية الفرعية.....	٨٠
(١٣-٣)	عدد ونسبة فصول المهن حسب التصنيف المهني لعام ٢٠١٧ التي يمكن أن تدرج تحت أقسام المهن والوظائف المعلوماتية الفرعية.....	٨٠
(١٤-٣)	حجم العاملين بقطاع المعلومات وما يمثله من إجمالي ذوي المهن من عام ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٦...	٨٢
(١٥-٣)	نسبة المهن المعلوماتية من إجمالي القطاع ومن إجمالي ذوي المهن من عام ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٦.	٨٤
(١٦-٣)	متوسط نسب المهن المعلوماتية من إجمالي القطاع وإجمالي ذوي المهن خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦.....	٨٦

(٤-١)	مساهمة وعوائد سوق المنصات في الولايات المتحدة الأمريكية.....	١٠٢
(٤-٢)	تمكين منصة Alibaba للمدن و المناطق الريفية لتكون مراكز للنشاط الإقتصادي.....	١٠٧
(1)	مؤشرات البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.....	١٦٤
(٢)	مؤشر الاستعداد الشبكي الرقمي في عام ٢٠١٦ لمصر ومجموعة من دول العالم.....	١٦٥
(3)	مؤشرات الإبداع والابتكار لعام ٢٠١٧-٢٠١٨ لمصر ومجموعة من دول العالم.....	١٦٦
(4)	ترتيب وقيم مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) بمنطقة الدول العربية لعامى ٢٠١١ و٢٠١٦.....	١٦٧
(5)	الصادرات والواردات من سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة مئوية من إجمالى صادرات السلع.....	١٦٨

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(٤ – ١)	اجمالي مستخدمي الانترنت (بالمليون).....	١٠٩
(٤ – ٢)	اجمالي مستخدمي الموبايل انترنت (بالمليون) ونسبتهم بالنسبة لإجمالي مستخدمي الانترنت.....	١٠٩
(٤ – ٣)	اجمالي مستخدمي الحواسب (بالمليون) ونسبتهم بالنسبة لإجمالي مستخدمي الانترنت.....	١٠٩
(٥-١)	أهم إنجازات قطاع الاتصالات فى الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠١١ .	١١٦
(1)	صافي الإنفاق على البحث والتطوير من قبل الشركات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لمصر ومجموعة من دول العالم.....	١٦٨

التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على العمالة) [١]

مقدمة

تحول إقتصاد العديد من الدول المتقدمة وبعض من الدول النامية منذ منتصف القرن الماضى من إقتصاد يرتكز على الصناعة إلى اقتصاد يعتمد على المعلومات وأنشطتها كقاعدة له ولتطوره، الأمر الذى يشير للأهمية الدور المتنامى لقطاع المعلومات حيث أصبحت أنشطته هي الأنشطة السائدة وبشكل متنامي في اقتصاديات هذه الدول. كما أن الوضع السيئ و المتردى للعديد من الدول النامية ومنها مصر وخاصة فيما يتعلق بالتنافسية الدولية إنما يمكن إرجاعه لإهمال هذه الدول لإقامة قطاع معلومات فعال Efficient Information Sector وعدم الاهتمام بإمكانية الاستفادة من إنجازات الثورة الصناعية بمراحل تطورها المختلفة وآثارها الايجابية على التنمية.

فمصر مازالت تعانى حتى عام ٢٠١٧ من الكثير من المشكلات والأزمات التى تهدد إطراد التنمية وتعرقل تقدم المجتمع حيث تشير كل الدراسات والتقارير المحلية والقومية والدولية حتى منتصف عام ٢٠١٧ إلى أن ترتيبها متدنى جداً خاصة في تقارير التنافسية الدولية، حيث لا تستوفى بوجه عام متطلبات إقتصاد يتسم بالتنافسية.

فخبراء المعلوماتية[٢] مايزالون يجزمون بأن هناك فورة من الهموم المصرية التي تتفاقم مع الوقت وتتمثل في التزايد المستمر لعنصر عدم الرضا عن السياسات التي تتبعها الدولة بقطاعاتها وأنشطتها المختلفة، والتي تنعكس في تزايد معاناة أفراد المجتمع البسطاء في الوصول الي إحتياجاتهم الضرورية من السلع والخدمات. كما تتزايد أيضا هواجس وعناصر عدم الإطمئنان لإمكانية نجاح أي من مشروعات الدولة (كبيرة كانت أم صغيرة) في المستقبل. هذه الهموم قد أصبحت تشكل ثقلاً وعبأً كبيرًا متزايدًاعلي كاهل المواطن البسيط حيث أصبحت تستعصي علي الحل نتيجة تزايدها وصعوبة حصرها وإستمراريتها وتفاقم أثارها عليه مع الزمن، نتيجة تدني مستويات الأداء والإنجاز بالعديد من الأنشطة بالمجتمع بوجه عام.

---

[١] هذه الدراسة تشكل المرحلة الأولي من دراسة على ثلاث مراحل، حيث سيتبعها بمشيئة الله مرحلتين متتاليتين لدراستين بنفس العنوان ولكن مرة بالتركيز علي الصادرات والواردات ، ومرة أخري بالتركيز علي الناتج المحلي الإجمالي.

[٢] انظر في ذلك :

محرم الحداد (٢٠١٢) ، " المعلوماتية والتحول لمجتمع المعرفة، المقالة الثانية، الوضع في مصر، أهم التطورات المعلوماتية والمشاكل وتحديد الغايات" ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٢.

وقد يرجع السبب في ذلك من وجهة نظرنا الي أننا لا نلتفت الي ابعادها المتعددة وأهم أسبابها والمتمثلة في ضعف المعلوماتية والتي نهملها سواء كنا في مرحلة تحليل هذه المواقف كمشاكل أو أزمات للتعرف علي أبعادها وفهمها واستيعابها مع التعرف الموضوعي والعلمي لأسباب حدوثها وإشارات الإنذار المبكر لها أو كنا في مرحلة وضع الحلول وتحديد كيفية مواجهتها في مراحلها المختلفة ومتابعتها للعمل علي عدم تفاقمها أو تحولها الي أزمات أو كوارث ومواقف صعبة.

فالدولة المصرية، هرمية البناء التي لا تراعي بالدرجة الأولي مصالح المواطنين البسطاء أصحاب المصلحة والجمعيات والمؤسسات والشركات، ولا تعتد بأرائهم ولا تقدرها أو تثمنها، تتسم بالأتي:

- ثقافة حجب المعلومة (وعدم السماح بحرية الوصول إليها أو الأفصاح عنها بشكل تفصيلي).
- إنخفاض مستوي تفاعلها مع أصحاب المصالح مع إهمال أرائهم حتي مع إستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- بطء التعامل مع المشاكل والاحداث، حيث يتم التعامل مع الحدث بعد وقوعه كرد فعل مع إفتقاد عملية التنسيق مع ذوي العلاقة ، مع بطء الإستجابة لمطالب مواطني الدولة وتفضيل العمل بالأساليب التقليدية.
- إن مصدر قوتها يكمن في فرض الإستقرار من خلال عدم تغيير الطرق والأساليب التقليدية والهياكل الأساسية، وإلا كان ذلك بمثابة إنقلاب جوهري في نظمها، حيث يميل لرفض التحديث أو التطوير مع التهرب من المسئولية.
- علاقتها بنظم الدولة المختلفة أو حتي داخلها تتم علي اساس بيروقراطي.
- تميل الي إحداث التغيرات في صورة تكتيكية اي بصورة متقطعة ولا تهتم بالرؤية الاستراتيجية للتحسن والتطوير المستقبلي.

ومع ذلك يسود بشكل عام تفاؤل كبير خاصة في مصر في إمكانية الإنتقال السلس من الدولة التقليدية الي دولة المعلومات أو المعرفة وتعزيز التنمية المستدامة بها إذا ما تم الاهتمام بتطوير قطاع المعلومات إداريًا وفنيًا بمفهومه الواسع وذلك وبوضع الأسس والتشريعات الداعمة لذلك والإستخدام الفعال للوسائل وللأدوات الجديدة لتقنياته، حيث قد ترتفع مساهمة هذا القطاع في إنتاج المحتوي المعرفي وأيضا في تطوير العديد من تطبيقاته التقنية التي يمكن ترويجها محلياً وعالميًا، وذلك لوضع متخذي القرارات أمام مستحدثات العصر والأساليب التقنية في هذا القطاع وإستخدام تكنولوجياته في توليد الجديد من المعارف، الأمر الذي يؤدي الي رفع مستوي الأداء التنموي. ويرجع هذا التفائل الي الإقتناع بمقولة أن العوامل المساهمة في النمو والتنمية